

## قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين لمعاشات حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، والمعاشات ، والتقاعد والتأمين والمعاشات العسكرية والضمان الاجتماعي وبنك ناصر الاجتماعي منحة تحدد وفقا للآتي :

١ - معاش ثلثي شهر بالنسبة للمعاشات الآتية :

( أ ) المعاشات المستحقة وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل .

( ب ) المعاشات المستحقة وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي .

( ج ) المعاشات المستحقة من بنك ناصر الاجتماعي بقدر المعاش المستحق وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

٢ - معاش ثلث شهر بالنسبة لباقي المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعي المدنية والعسكرية الملزمة بها الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو بنك ناصر الاجتماعي بحسب الأحوال .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة في شأن المعاشات المستحقة لأصحاب معاشات العجز الجزئي الذي لا تنتهي به الخدمة .

مادة ٢ - تحسب المنحة المنصوص عليها في المادة ( ١ ) على أساس مجموع المستحق من المعاش والزيادات والإعانات التي تعتبر جزءا من المستحق وفقا للحالة في شهر يناير

سنة ١٩٨٥

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى للمنحة خمسين جنيها بالنسبة لصاحب المعاش وخمسة وعشرين جنيها بالنسبة لكل من المستحقين .

مادة ٤ - يراعى الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة السابقة بالنسبة لكل معاش مستحق لصاحب الشأن على حدة .

وفي حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصرف المنحة المستحقة عن المعاش ويستكمل لصاحب الشأن من المنحة المستحقة عن الدخل من العمل في حدود الأحكام المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ بمنح الداملين بالحكومة والقطاع العام وذوى المناصب العامة والعامين بكادرات خاصة والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة ما تحقق من الخطة في النصف الأول من عامها الثالث .

مادة ٥ - تتحمل الخزنة العامة بقيمة المنحة المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦ - يصدر وزير الدفاع والإنتاج الحربى ووزيرة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية كل فيما يخصه القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ ( ٧ مايو سنة ١٩٨٥ )

حسنى مبارك